تجربة لجنة الوساطة والحكماء شمال دارفور/الفاشر

التحديات والفرص

الصور منقولة من وسائل التواصل الاجتماعي

ورقة اعدها زميل لمرصد الشفافية والسياسات

١مرس ٢٠٢٤

المرصد السوداني للشفافية والسياسات

1. مقدمة

تصدّرت مدينة الفاشر، العاصمة التاريخية لإقليم دارفور الكبرى وحاضرة ولاية شمال دارفور، الأنباء في مطلع شهر نوفمبر 2023، أي بعد قرابة السبعة أشهر من اندلاع الحرب في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وقتها أوشكت المدينة أن تصبح مسرحاً لصدامٍ دامٍ بين الطرفين المتحاربين بهدف السيطرة عليها. أثار ذلك الاحتمال مخاوف دولية انعكست في إصدار الأمم المتحدة والإدارة الأمريكية تحذيرات بأن الهجوم المتوقع من قبل قوات الدعم السريع علي قاعدة الفرقة السادسة مشاة بوسط مدينة الفاشر ستترتب عليه خسائر بشرية جسيمة، وموجات جديدة من النزوح لمئات الآلاف من النازحين الذين وجدوا ملاذاً آمناً لهم بالمدينة منذ انطلاق حملات الإبادة الجماعية بدارفور في 2003، وبعد نشوب الحرب الحالية في منتصف أبريل من العام المنصرم.

لحسن الحظ، لم يقع الهجوم. ليس بسبب الضغوط الدولية فحسب، بل، في المقام الأول، بفضل مجهودات لجنة محلية للوساطة بين طرفي القتال كونها أعيان مدينة الفاشر من قيادات الإدارة الأهلية، والنخب المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وروابط النساء والشباب. وعقدت اللجنة هدنةً بين طرفي القتال في سابقة وفرت للمدينة هدوءاً نسبياً، بالرغم من تعدد الخروقات، والانهيارات المتكررة للهدنة، والانتهاكات الجسيمة من قبل الطرفين. وبفضل مجهودات اللجنة في المحافظة علي موقف متوازن بين كافة الأطراف المسلحة، وفرضها أسبقية حماية المدنيين على طموحات هذه الأطراف للهيمنة العسكرية، تبدو الفاشر حالياً كأنها المسرح الوحيد في خضم حرب السودان المدمرة الذي تتقاسم فيه ثلاثة أطراف مسلحة الوجود بالمدينة؛ القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، والقوات المشتركة للحركات الدارفورية الموقعة على اتفاق سلام جوبا مع الحكومة الانتقالية في 2020.

توثق هذه الورقة الموجزة التجربة الفريدة للجنة الوساطة والحكماء بالفاشر، التي توسع نشاطها بعد فترة وجيزة من تكوينها ليشمل مجمل ولاية شمال دارفور. ويقتضي الفهم السليم لتجربة لجنة الوساطة والحكماء بالفاشر، استعراض السياق الأمني والاجتماعي في مدينة الفاشر ومدن شمال دارفور الأخرى والإلمام بأسباب النجاح وبالتحديات التي واجهتها وهي تضطلع بمهامها من خلال سرد مجموعة من الوقائع والملاحظات.

2. السياقان الأمني والاجتماعي في الفاشر

1.2 السياق الأمني

اتّسم الوضع الأمني في الفاشر بالهشاشة، حيث شهدت المدينة توترات أمنية متكررة، فلا يمر أسبوع إلا وتقع حادثة أمنية ذات صلة بالموسم الزراعي من قبيل الخلافات التي تنشب بين الرعاة والمزارعين في أرياف المدينة. في السابق، كانت هذه الخلافات ذات طبيعة بسيطة قابلة للحل عبر الآليات الأهلية لحل النزاعات، لكن تدخلات قوات من الدعم السريع لصالح الرعاة، وتدخلات قوات تتبع للحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام 2020 لصالح المزارعين أدت إلى تزايد وتيرة الصدامات المحلية وما يرافقها من انتهاكات جسيمة على نحو أوسع، بسبب امتلاك مختلف المجموعات للسلاح. وقد تواترت الصدامات، منها على سبيل المثال ما عُرف بأحداث منطقة كولقي في 7 ديسمبر 2022، وأحداث منطقة طويلة في 14 فبراير 2023، وأحداث معسكر زمزم للنازحين في الأسبوع الأخير من شهر فبراير 2023. والمشترك بين هذه الأحداث أن محركات الصدام الأساسية فيها كانت الأرض واستخدام الموارد. حيث ينشب النزاع على خلفية تجول القبائل العربية أثناء رحلات الرعي، ومن ثم تحدث احتكاكات بينها وبين القبائل الأفريقية المستقرة في المنطقة التي تمتلك المزارع. وعندما يحاول صاحب الأرض منع دخول الماشية إلى مزرعته تبدأ الاحتكاكات، التي قد تتفاقم في عنفها وصولاً إلى استخدام الأسلحة النارية. وفي خضم هذه المواجهات تُرتكب انتهاكات متعددة تشمل القتل، والسرقة، والإصابة.

آخر الأحداث التي وقعت قُبيل اندلاع حرب منتصف أبريل الدائرة الآن كان مقتل أربعة من موظفي بنك الادخار بمدينة الكومة، على بعد 80 كيلو متر شرق الفاشر في 6 أبريل 2023. وقعت الحادثة بسبب اعتراض قوة مسلحة لسيارة تابعة لبنك الادخار كانت تنقل أموالاً من الفرع الرئيسي للبنك بالفاشر إلى فرع مدينة الكومة. وعلى خلفية تلك الحادثة قامت مجموعة من ذوي الضحايا بإغلاق الطريق القومي بين مدينتي الفاشر والخرطوم، متهمين أفراداً يتبعون لقوات الدعم السريع بقتل أبنائهم.

من الضروري الإشارة إلى انتشار قوات مختلفة ومتعددة داخل مدينة الفاشر، عند استعراض السياق الأمني. وتشمل هذه القوات قوات الحركات المسلحة الخمس الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، إضافةً إلى القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع. وتفتقر هذه القوات المتعددة إلى القيادة

الموحدة والتنسيق. حيث مثَّل انتشار السلاح بأنواعه المختلفة واقعا مألوفاً داخل مدينة الفاشر. والجدير بالإشارة أن أماكن تمركز القوات المسلحة السودانية تقع في الناحية الغربية من المدينة، بينما تتمركز قوات الدعم السريع في الناحية الشرقية، وتتمركز قوات الحركات المسلحة في أقصى غرب المدينة، في موقع المقر السابق للبعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

2.2 السياق الاجتماعي

يذخر تاريخ دارفور بإرث اجتماعي ضارب الجذور. فمنذ عهد سلطنة دارفور ظلت أشكال الترابط الاجتماعي حاضرة وقوية، كما ترسخت أشكال الانصهار الاجتماعي بسبب التداخل الاقتصادي، والمصاهرة بين القبائل. ويذخر الإقليم بآليات تقليدية متوارثة لحل النزاعات بين السكان، حيث يجنح المجتمع إلى حل النزاعات عبر الطرق الودية والوساطة. ومن أبرز أشكال الآليات الشعبية لحل النزاعات لجان الجودية، وهي لجان تتكون عادةً من أعيان المنطقة، والإدارات الأهلية، ويُستعان بها في حل النزاعات حيث تحظى جميع قراراتها بالاحترام من قبل الأطراف المتنازعة. بتطور النزاعات تطورت لجان الجودية وتوسعت وصولاً إلى شكل مؤتمر الصلح. وقد حققت لجان الجودية ومؤتمرات الصلح نجاحات قادت إلى وقف تفاقم عدد كبير من النزاعات التي كانت تحدث في السابق. وقد شكَّل هذا الإرث المجتمعي التاريخي في حل النزاعات أرضيةً قويةً ساهمت في تعزيز عمل لجنة الوساطة والحكماء بمدينة الفاشر وشمال دارفور.

عُرفت مدينة الفاشر بالترابط والانصهار الاجتماعي بين المكونات الاجتماعية المختلفة. ولكن النزاعات في القُرى والمدن الأخرى في شمال دارفور، أثَّرت على الترابط الاجتماعي لمدينة الفاشر، وانعكست سلباً عليها بسبب الامتداد الاجتماعي لسكان مدينة الفاشر وارتباطهم بتلك المناطق. مهد هذا الوضع المستجد لبداية الانقسام الاجتماعي الذي أثر على متانة السلام الاجتماعي بين سكان مدينة الفاشر.

3. تكوين وتنظيم لجنة الوساطة والحكماء

1.3 تكوين اللجنة

بدأت حرب منتصف أبريل في مدينة الخرطوم، وكانت الفاشر هي ثاني المدن التي اندلعت فيها الحرب، حيث نشب القتال فيها بعد أقل من ساعة من نشوبه في الخرطوم. بدأ القتال داخل قيادة القوات المسلحة السودانية المشتركة بمدينة الفاشر، حيث ابتدرت قوات الدعم السريع هجوماً على مقر قيادة القوات المسلحة السودانية بهدف استلامها، وبدأ القتال عندما تم رُفض تسليم قيادة القوات المسلحة السودانية لها. أعقب ذلك انتشار المناوشات والاطلاق الكثيف للنيران في غرب الفاشر، وشرقها، ووسطها. وسقط إثر ذلك عدد من القتلى والجرحى من الطرفين. وبما أن المعارك كانت تدور وسط مناطق مأهولة بالمدنيين فقد وقع أكثر من 60 مدنياً ما بين قتيلٍ وجريحٍ في اليوم الأول للحرب.

شهد اليوم الثاني استمراراً للقتال، وإن تراجعت الاشتباكات المباشرة. وقد ظلت القوات المسلحة السودانية متمركزة في مواقعها في غرب المدينة، بينما بقيت قوات الدعم السريع في مواقعها في شرقها. تبادل الطرفان قصفاً عشوائياً دون مراعاة للمناطق المدنية المأهولة بالسكان الواقعة بين موقعي تمركزهما، مما أدى إلى تفاقم أعداد الضحايا وسط المدنيين الذي عكسه انتشار الجثث في المدينة، وتعريض السكان إلى المزيد من الانتهاكات وإلى تدهور أوضاعهم الإنسانية. تسببت الحرب في إغلاق تام لجميع المستشفيات والمراكز الصحية بالمدينة، باستثناء المستشفى الجنوبي الذي ظل يعمل بفضل جهود متطوعين من الشباب، رغم صعوبة الوصول إليه، بسبب استمرار تبادل القصف بين الطرفين المتحاربين.

تسبب الاستمرار في القتال بين الطرفين في معاناة كبيرة للمدنيين شملت التضرر من الذخائر الطائشة، وتوقف الخدمات الصحية والمرافق الأخرى الحيوية. وفي 17 أبريل، اليوم الثالث للحرب، ونسبةً لاستمرار القتال وانتشار الجثث داخل أحياء المدينة مع صعوبة وصول المدنيين لتلقي العلاج في المستشفى الوحيد العامل في المدينة، تنادى عدد من أعيان مدينة الفاشر، والإدارات الأهلية، والتئموا في لجنة تدير، بالتنسيق مع اللجان الصحية، جهوداً للتصدي لكارثة الجثث المنتشرة في المدينة والمناطق الآمنة نسبياً ومحاولة دفنها. وعلى إثر هذا الوضع المتأزم اقترحت اللجنة مبادرةً للتواصل مع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى هدنة. وتوافقت اللجنة على أهمية الاتصال بقيادة القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، والحكومة التنفيذية بولاية شمال دارفور. وفي تطور هام، تبنى السيد نمر محمد عبد الرحمن، والي ولاية شمال دارفور، مبادرة اللجنة وأشرف عليها مع التزامه بتسهيل مهامها بهدف الوصول إلى وقف القتال بين الطرفين المتحاربين داخل مدينة الفاشر.

انعقد أول اجتماع بين لجنة الوساطة وقيادة القوات المسلحة السودانية بتاريخ 18 أبريل 2023. حيث التزم قائد القوات المسلحة السودانية بمدينة الفاشر بالهدنة وبوقف العدائيات وسط المدنيين، واعداً بالتزام مواقعهم في الجانب الغربي من مدينة الفاشر، والتزمت القوات المسلحة السودانية بعدم البدء بالقتال إلا إذا بدأه الطرف الآخر، وذلك حتى تتمكن اللجنة من تسهيل عملية دفن الجثث، وتأمين وصول المصابين إلى المستشفى الوحيد المتاح. وفي ذات اليوم تواصلت اللجنة مع قيادة قوات الدعم السريع بالفاشر واجتمعت بعهم، حيث تم الاتفاق على الهدنة وعدم القتال، وعلى السماح بدفن الجثث ووصول المصابين من المدنيين إلى المستشفى. كما تم الاتفاق على تمركز قوات الدعم السريع في موقعها شرق مدينة الفاشر. كذلك وافق الطرفان المتحاربان على انتشار قوات الشرطة في الخط الفاصل بينهما في وسط المدينة. كما وافقا على أن تكون اللجنة هي الجهة المناط بها مراقبة سير الاتفاق والهدنة. على نحو فعلي، توقف تبادل القصف بين الطرفين نتيجةً لهذا الاتفاق. بعد هذا الإنجاز الكبير اتفق أعضاء اللجنة، الذين لم يتعد عددهم في بداية الأحداث 12 عضواً، على ضرورة الاجتماع بهدف تنظيم عمل اللجنة، وتوزيع المهام. وفي تلك المرحلة المبكرة أطلقت اللجنة على نفسها اسم لجنة الحكماء بمدينة الفاشر.

2.3 تنظيم اللجنة

في أول اجتماع للجنة بعد الحصول على موافقة طرفي القتال على الهدنة، قررت المجموعة التي بادرت بتكوين اللجنة من أعيان مدينة الفاشر، والإدارات الأهلية، إضافة فئات أخرى تشمل قانونيين، وأكاديميين، وناشطين من المجتمع المدني، وممثلتين للنساء. وبذلك أصبح عدد أفراد اللجنة 17 عضواً وعضوةً. كذلك تم تعديل اسم اللجنة ليصبح لجنة الوساطة والحكماء لولاية شمال دارفور، بحيث تشمل أنشطتها جميع مدن وقرى ولاية شمال دارفور، آخذين في الاعتبار أن وقوع قتال في أية منطقة في الولاية سيكون له تأثير مباشر على الهدنة، نسبةً للارتباطات الاجتماعية بين مكونات الإقليم.

تكونت اللجنة من الرئيس، ونائب الرئيس، والمقرر/مسؤول الاتصال والتنسيق، والمتحدث الرسمي باسم اللجنة، ومنسق الشكاوى، والمكتب الاعلامي، والأعضاء. وكان المقرر، الذي تقع مهمة التنسيق والاتصال ضمن اختصاصاته، يقوم بالاتصال في حال طُلب اجتماع مع أي طرف، أو في حال حدوث اشتباك، أو اطلاق نار مفاجئ. كذلك أقرت اللجنة في اجتماعها الأول المبادئ العامة الحاكمة لعمل اللجنة، ومهامها، واختصاصاتها، وفقاً للتالي:

- الاتفاق على مبادئ الحياد والاستقلالية والشفافية، وعدم الانحياز لأي طرف من الأطراف المتحاربة؛
- أن تكون المهمة الأولى للجنة هي حماية المدنيين بمختلف انتماءاتهم الإثنية، أو السياسية، أو الفكرية؛
- تم الاتفاق على تعريف الحرب الدائرة بوصفها حرب بين طرفين هما القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، ولا يجب تعريفها بوصفها حرباً أهليةً، وعدم السماح لأي جهة بمحاولة اقحام المدنيين في الحرب، وجرجرة المنطقة إلى حرب أهلية؛
- الأولويات القصوى للجنة هي استمرار الهدنة ووقف القتال بين الطرفين، وضرورة مراقبة التزام كل طرف بموقع تمركزه في المدينة؛
- ضرورة تعزيز عمل اللجنة بالسند الشعبي، ومساهمة جميع أطياف المجتمع في جهود عملها، وخلق أكبر كتلة شعبية داعمة لجهودها، من أجل وقف الحرب في مدينة الفاشر ولاية شمال دارفور؛
- المساعدة في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، والإغاثية، والصحية، وتسهيل عمل المستشفيات والمراكز الصحية، واستقبال النازحين في مراكز الايواء بولاية شمال دارفور.

3.3 وسائل عمل اللجنة

تعتمد اللجنة في تنفيذ مهامها على الاجتماعات المباشرة والمتواترة مع طرفي القتال. خلال الشهرين الأولين من اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في مدينة الفاشر كانت الاجتماعات تُعقد مرة كل يومين. واعتمدت اللجنة سياسة الاتصال المستمر مع طرفي القتال، بهدف التأكيد على استمرار الهدنة. وفي أحايين كثيرة، عندما تصل معلومة إلى اللجنة عن خرق محتمل للاتفاق، تشرع مباشرةً في لقاء الطرفين، من أجل ضمان استمرار الهدنة ومنع أي خرق لبنودها، ومواجهة أي طرف بالانتهاكات التي قامت بها عناصره. على سبيل المثال، وصلت معلومات إلى اللجنة حول قوة تابعة لقوات الدعم السريع وصلت مدينة الفاشر قادمةً من مدينة نيالا بعد سقوطها. طلبت اللجنة مباشرةً اجتماعاً مع قيادات قوات الدعم السريع، للتأكد من التزامها بالهدنة وما إذا كانت تنوي خرقها وشن هجوم على الفاشر. وأكدت قيادات قوات الدعم السريع بالفاشر التزامها بالهدنة.

في حادثة أخرى، وصلت معلومات إلى اللجنة حول تحرك قوة تابعة للقوات المسلحة باتجاه منطقة تمركز قوات الدعم السريع. وفي الحال، اتصلت اللجنة بقيادة القوات المسلحة السودانية بالمدينة وتم احتواء الموقف. ومما يجدر ذكره أن اللجنة تتحصل على معظم المعلومات عبر تعاون المواطنين، وفي أحيان أخرى من قبل الأطراف المتحاربة نفسها. على سبيل المثال، وصلت إلى اللجنة معلومات بشأن خرق للهدنة ووجود جثث 8 أفراد يتبعون لقوات الدعم السريع ملقاة على الطريق، حيث ق في موقع قتلوا شمال مدينة الفاشر. أجرت اللجنة اتصالات فورية مع الأطراف المعنية بشأن دفن الجثث بواسطة السلطات الصحية. لكن، قيادة قوات الدعم السريع أصرت على تسليمها الجثامين، وإلا ستدخل قواتها عنوةً لاستلامها. تدخلت اللجنة وأجرت عملية تسليم الجثامين إلى قوات الدعم السريع بواسطة اللجان الصحية، وأعضاء من اللجنة. وقد حالت تلك الاستجابة دون انزلاق الطرفين إلى مواجهات حربية.

الصور منقولة من وسائل التواصل الاجتماعي

في الأسبوع الأخير من شهر يونيو 2023، أي بعد مرور شهرين على تكوين لجنة الوساطة والحكماء، قدمت اللجنة طلباً إلى القوات المشتركة للحركات المسلحة بغرض ضم أعضاء منهم للجنة. وافقت القوات المشتركة للحركات المسلحة على الطلب، وترتب على ذلك انضمام 5 أعضاء جدد بوصفهم ممثلين لها داخل لجنة الوساطة والحكماء. وبحلول شهر يوليو 2023 تم نشر القوات المشتركة للحركات المسلحة بوسط المدينة بغرض الفصل بين الطرفين المتحاربين، وحماية مقرات المنظمات الإنسانية، وحماية القوافل التجارية. وقد نجحت القوات المشتركة إلى حد كبير في القيام بهذه الأدوار.

ومن أنشطة اللجنة المنتظمة:

- تقوم اللجنة بشكل دوريّ بالاجتماع مع المواطنين وتلقي البلاغات والتواصل معهم للوصول لخلق كتلة شعبية للضغط على الأطراف المتحاربة بهدف الحفاظ على استمرار الهدنة.
- تقوم لجنة الوساطة والحكماء بشكل راتب، عبر المتحدث الرسمي باسم اللجنة أو عبر استضافة أعضاء منها في إذاعة الفاشر، بتنوير المواطنين بالمستجدات، وحث المكونات الاجتماعية على ضرورة التماسك الاجتماعي، وعدم الانجرار إلى حرب أهلية.
- التمست اللجنة في مناسبات متعددة المساعدة من القيادات الدينية، والإدارات الأهلية، والشخصيات ذات القدرة على التأثير على الأطراف المتحاربة، التدخل في حالات بعينها، والتواصل مع الأطراف المتحاربة لوقف القتال، خاصةً في الأوقات التي يحدث فيها خرق للهدنة وتجدد للاشتباكات بين الطرفين.
- تتواصل اللجنة مع المنظمات الإنسانية، والصحية، ولجان المتطوعين في المستشفيات ومراكز الايواء، للمساعدة في تسهيل عمل لجنة الوساطة والحكماء.
- تتواصل اللجنة وتلتقي بالسلطة التنفيذية ممثلة في والي ولاية شمال دارفور، واللجان التنفيذية المختلفة المعنية بالطوارئ، وتقديم النصح لها والتشاور معها بهدف تسهيل مهامها.

- تنظم اللجنة اجتماعات متواصلة مع الأعيان، والشباب، والنساء، في مختلف أحياء مدينة الفاشر، وكذلك في المحليات الواقعة خارج المدينة، حيث تدور النزاعات بين الطرفين المتحاربين، مثل محليات كبكابية، وكُتُم، وطويلة. واستطاعت اللجنة من خلال ذلك تكوين لجان فرعية في أحياء مدينة الفاشر والمحليات التي نشبت فيها نزاعات بين الطرفين المتحاربين للقيام بدورها في تأكيد الهدنة وتجنيب المدنيين الانتهاكات. وقامت اللجنة بتكليف أعضاء منها بالسفر إلى المحليات والمدن الأخرى خارج مدينة الفاشر، بل أرسلت رسائل واجتمعت مع لجان من ولايات دارفور الأخرى لنقل التجربة. على سبيل المثال، تم تكوين لجنة محلية للوساطة بمدن كبكابية، وكُتُم، وطويلة، بعد انتداب أعضاء من اللجنة إلى المدن المذكورة والمساعدة في تكوين اللجان الفرعية. كذلك تواصلت اللجنة مع أعضاء من لجنة ولاية جنوب دارفور من أجل نقل التجربة إليها.
- تقدم اللجنة، عبر المشاركة في حلقات تُبث عبر إذاعة الفاشر، تنويراً حول أعمالها، وحول التطورات ذات الأهمية. كما تحثُّ المواطنين على تجنب الزج بالنسيج الاجتماعي في ولاية شمال دارفور في الحرب الدائرة أو مساندة أي طرف من أطرافها.
- تقوم اللجنة بزيارات روتينية إلى أسر المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا جراء الاشتباكات بين طرفي الحرب، وكذلك تتابع أوضاع الجرحى في المستشفيات وتعمل على تسهيل وصولهم للخدمات الصحية.
- تنظم اللجنة زيارات دورية إلى مراكز الايواء، والمستشفيات، والمراكز الصحية، بهدف التعرف على التحديات، وتسهيل الوصول للخدمات، ورفع توصيات ذات صلة إلى السلطة التنفيذية.
- تفعيل دور الشباب عبر المكتب الإعلامي، والوقفات الاحتجاجية، ووسائل التواصل الاجتماعي، بهدف التنديد بالحرب وحثَّ الأطراف على وقف القتال وسط المدنيين، ومناصرة أسر المصابين والمقتولين، والتواصل مع المجتمع الدولي والإقليمي للضغط على الأطراف المتحاربة لوقف القتال وسط المدنيين.
- تشارك اللجنة في الاحتفالات الثقافية والرياضية التي تعزز ثقافة السلام وتندد بالحرب وتحثُّ الأطراف المتحاربة على تجنب تعريض المدنيين للانتهاكات.
- تتواصل اللجنة مع أئمة المساجد ومع راعي الكنيسة الكاثوليكية بالفاشر، لبث ثقافة السلام وحثَّ الأطراف على وقف القتال عبر خطبهم ومواعظهم.
- وفقاً للشكاوى الواردة إليها من المواطنين، تتوسط اللجنة لإطلاق سراح المدنيين المعتقلين لدى طرفي الحرب. وقد نجحت مساعي الوساطة في إطلاق سراح عدد من المدنيين المحتجزين وأعادتهم إلى أسرهم.

4. التحديات التي واجهتها اللجنة

4.1 تحديات يومية

تشمل أبرز التحديات التي واجهتها اللجنة بشكل متواتر:

- الخروقات التي يقوم بها الطرفان وهي تمثّل أكبر التحديات التي تواجه اللجنة. حيث تقود الخروقات إلى تجدد الاشتباكات بين الطرفين المتحاربين، مما يقود بدوره إلى سقوط ضحايا من المدنيين. وتواجه اللجنة صعوبات كبيرة في استعادة الهدنة عبر الاتصال بطرفي الحرب وعقد اجتماعات معهم ومواجهتهم بالخروقات التي وقعت. وتصبح مهام اللجنة معقدة في هذا الصدد بسبب افتقارها لآليات قوية للمراقبة.
- عدم وضوح الفاعلين في اتخاذ القرار لدى طرفي الحرب وتعددهم. كما يرتبط القرار في الفاشر بشكل كبير بما يحدث في الخرطوم وبالقرارات التي تصدر من القيادات المركزية للطرفين.
- وقوع انتهاكات من منتسبين للطرفين في مناطق سيطرتها داخل مدينة الفاشر ضد المواطنين بما في ذلك السرقات، وتهديد أمن الأشخاص، وصولاً إلى القتل. وتنعكس هذه الانتهاكات في الشكاوى المستمرة التي تتلقاها اللجنة من المواطنين ضد طرفي القتال كلٌ في منطقة سيطرته، وبصفة خاصة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع.

- انقطاع إمداد المواد الغذائية، وتعثر الخدمات الصحية، والطلبات الكثيفة التي تقدم إلى اللجنة لتسهيل المساعدات الإنسانية والصحية.
- الشكاوى التي تتلقاها اللجنة يومياً حول اعتقال مدنيين لدى طرفي القتال، وطلب التوسط لإطلاق سراحهم، خاصةً في ظل ندرة المعلومات التي تؤكد اعتقالهم لدى طرف دون الآخر. وقد وجدت اللجنة التجاوب من الطرفين في العديد من الحالات التي توسطت فيها اللجنة وتم فيها اطلاق المدنيين المعتقلين. لكن هذه النجاحات المحدودة تتم بعد اتصالات مطولة مع الطرفين. وفي بعض الأحيان تجد اللجنة صعوبة في إقرار الطرفين بواقعة اعتقال مدنيين. وتنصب معظم الاتهامات على المدنيين المعتقلين بالعمل كجواسيس وأفراد استخبارات لصالح الطرف الآخر. ورغم هذه التعقيدات، استطاعت اللجنة التوسط لإطلاق سراح عدد من المدنيين بفضل تجاوب الطرفين المتحاربين معها.
- التشكيك من أطراف داخل قوات الطرفين في حيادية اللجنة، واتهامها بالانحياز لطرف دون الآخر، خاصةً عند قيام اللجنة بمواجهة الطرفين بالانتهاكات والخروقات التي تم إبلاغ اللجنة حولها.
- ضعف القدرات الفنية واللوجستية، حيث إن طبيعة اللجنة طوعية وتفتقر إلى الدعم اللوجستي الثابت، إضافةً إلى الضعف النسبي في قدرات ومهارات التفاوض والوساطة.
- المحاولات المتكررة من قبل أفراد منتسبين للطرفين، أو من قبل أطراف لديها مصلحة، مثل أعضاء النظام السابق، في تحويل الحرب إلى حرب أهلية، أو محاولة اقحام القوات المشتركة للحركات المسلحة في القتال داخل مدينة الفاشر.
- تفاقم صعوبات تسهيل تسيير القوافل الإنسانية إلى مدينة الفاشر، خاصةً بعد خروج جزء من حركات الكفاح المسلح عن الحياد.
- التهديدات الأمنية التي واجهها أعضاء اللجنة من قبل أفراد ينتمون لطرفي القتال، إضافةً إلى أطراف أخرى ليس لديها الرغبة في وقف الحرب في مدينة الفاشر وولاية شمال دارفور. حيث تعرض عدد من أعضاء اللجنة إلى التهديدات مباشرة، أو الإساءة من قبل الأطراف المتقاتلة، وفي بعض الأحيان من قبل المواطنين الذين يرون أن اللجنة قامت بتقسيم المدينة، أو أنها عجزت عن تقديم الحلول المطلوبة. وفي مواجهة هذه الادعاءات تؤكد اللجنة أنها محايدة، وتسعى لمنع القتال وسط المدنيين، وتفادي المواجهات العسكرية داخل مدينة الفاشر. كما أكدت اللجنة أنها لم تقم بتقسيم المدينة بين الأطراف الحاملة للسلاح، لكن عندما بدأت اللجنة في التدخل وجدت هذه الأطراف متمركزة في مواقع معينة وطلبت منهم عدم التحرك خارج هذه المواقع للحد من مخاطر الاشتباكات. أما نشر القوات المشتركة والشرطة بوسط المدينة فقد كان الغرض منه حماية السوق والفصل بين الطرفين المتحاربين.

4.2 العلاقة مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

في المرحلة الأولى من تكوين اللجنة وتواصلها مع طرفي القتال وجدت كامل الثقة والدعم من الطرفين. واعتمدت اللجنة في عملها على الالتزام الأخلاقي للطرفين، وبالتالي كانت الاجتماعات معهما تتم بسهولة. ولكن بعد مرور أربعة شهور من عمل اللجنة ظهرت تحديات في التنسيق والتواصل مع الطرفين. وتمثل ذلك في تشكيك أطراف داخل قوات الطرفين في حيادية اللجنة واتهامها وانحيازها لطرف دون الآخر كما سبقت الإشارة. وبالتالي أصبحت العلاقة بين اللجنة وأطراف القتال غير ثابتة تتأرجح بين الرغبة في التواصل تارةً والإعراض عنه وقطعه تارةً أخرى، وذلك حسب رأي اللجنة في الانتهاكات، خاصةً عندما تقوم بتحميل أحد الطرفين أو كليهما مسؤولية التسبب في وقوع انتهاكات أو خروقات للهدنة، وهي مشكلات ظلت تحدث بين فترة وأخرى طوال فترة عمل اللجنة وحتى وقت إعداد هذه الورقة.

وللتغلب علي هذه العقبات قامت اللجنة، بعد ضم أعضاء من الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق سلام جوبا، بتكليفهم بمهمة التواصل مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع فيما يعلق بالتحديات الأمنية. وفي أغسطس2023، تم انشاء جسم تنسيقي بين القوات المشتركة لحركات سلام جوبا والقوات المسلحة السودانية من جانب، وبينها وبين قوات الدعم السريع من الجانب الآخر، خاصةً وأن القوات المشتركة اضطلعت بمهمة القوات الفاصلة بين الطرفين. وكان ذلك يعني على المستوى العملي أن أي اشتباك يقع بين الطرفين المتحاربين يعني تعريض القوات المشتركة والمدنيين لمخاطر القصف والرصاص. ونجح هذا التنسيق في تقليل الخروقات والاشتباكات بين الطرفين، كما ساعد على تسهيل تسيير القوافل الإنسانية والتجارية إلى مدينة الفاشر.

4.3 تنظيم القوافل التجارية وقوافل الإغاثة

اضطلعت لجنة الوساطة والحكماء بدور تنظيم دخول القوافل التجارية وقوافل الإغاثة إلى مدينة الفاشر وولايات دارفور وفقاً للتالي:

- في بداية الحرب تقدمت اللجنة بطلب إلى القوات المشتركة لحركات لسلام جوبا لحماية مقار المنظمات الدولية والمحلية، والتي يقع معظمها غرب مدينة الفاشر حيث تتمركز القوات المشتركة.
- قامت اللجنة بتسهيل نقل كافة المواد الخاصة بالإيواء التابعة للمفوضية السامية للاجئين بالفاشر. وتقع مخازن المفوضية السامية في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع. كما ساعدت اللجنة في توزيع هذه المواد للنازحين واللاجئين.
- قامت اللجنة بتسهيل نقل الدواء من مخازن الامدادات الطبية السودانية، التي كانت تقع في مناطق قوات الدعم السريع، وتيسير وصولها إلى المستشفى والمراكز الصحية في مدينة الفاشر، ومدن وقرى محليات شمال دارفور.
- بعد انضمام عدد من ممثلي القوات المشتركة لحركات سلام جوبا إلى اللجنة، انخرطت اللجنة في عمليات التنسيق مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بهدف تسهيل مهمة الطوف التجاري وقوافل الإغاثة إلى مدينة الفاشر، ومنها إلى كل مدن دارفور.
- في سبيل إنجاح استمرار سير قوافل التجارة وقوافل الإغاثة، شرعت اللجنة في تكوين غرفة مشتركة مكونة من خمسة أعضاء من اللجنة، وعشرة أعضاء من القوات المشتركة لحركات دارفور الموقعة على اتفاق سلام جوبا، وعشرة أعضاء من قوات الدعم السريع. وتنحصر مهمة الغرفة المشتركة في تسهيل وصول القوافل التجارية وقوافل الإغاثة إلى مدينة الفاشر. نجحت جهود الغرفة في مساعيها حتى وصول آخر قافلة بتاريخ 20 أكتوبر، 2023، قبل اعلان بعض من حركات القوات المشتركة لحركات دارفور الموقعة على اتفاق سلام جوبا خروجها من موقف الحياد. والجدير بالذكر أن القوافل التجارية وقوافل الإغاثة تمر بمناطق سيطرة قوات الدعم السريع على طول خط تحركها من مدينة كوستي وصولاً إلى مدينة الفاشر، ويتم التنسيق معها لتسهيل سيرها على طول خط سير القافلة.
- يتم حماية القوافل التجارية بواسطة القوات المشتركة لحركات سلام دارفور بالتنسيق مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

4.4 آثار خروج بعض حركات سلام جوبا من الحياد

بعد ان أعلنت كل من حركة العدل والمساواة بقيادة السيد جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان بقيادة السيد مني أركو مناوي، في مؤتمر صحفي عقداه ببورتسودان بتاريخ 17 نوفمبر 2023، إنهاء حيادهما إزاء طرفي الحرب وانحيازهما إلى جانب القوات المسلحة السودانية، ارتفعت وتيرة التوتر الأمني بولاية شمال دارفور. كما تزايد تهديد قوات الدعم السريع بالهجوم على مدينة الفاشر، التي أصبحت ملجأ لأعداد كبيرة ومتزايدة من النازحين من أنحاء دارفور الأخرى. أثار إعلان حركات مسلحة أخرى مواصلة التزامها بالحياد المخاوف حول انشقاق صفوف القوات المشتركة. قادت هذه التطورات على الصعيد السياسي إلى توقف القوات المشتركة عن القيام بمرافقة وحماية الأطواف التجارية وقوافل الإغاثة. كما انتهي بذلك دور لجنة المساعي الحميدة في تسهيل والإشراف علي توزيع مواد الإغاثة. ومنذ ذلك التاريخ وحتي تاريخ إعداد هذه الورقة لم يتحرك أي طوف تجاري أو أية قافلة إغاثة إلى مدينة الفاشر أو مدن دارفور الأخرى، مما أثر سلباً على الأوضاع الإنسانية للمواطنين والنازحين، بسبب ندرة مواد الإغاثة والإمدادات الطبية وارتفاع أسعار السلع الضرورية.

الصور منقولة من وسائل التواصل الاجتماعي

وتوقفت معظم المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال الإنساني عن تقديم خدماتها للفئات التي تحتاج إلى الدعم، بالتالي انعكس الخروج عن الحياد سلباً على المواطنين. وأدي ذلك أيضاً إلى توتر أمني كبير ووضع طرفي الحرب على حافة المواجهة وكذلك الحركات المنسحبة من الحياد، مما انعكس سلباً على الوضع الأمني وعلى مجمل عمل اللجنة في التواصل مع أطراف الحرب.

اتصلت اللجنة بقيادات القوات المشتركة للحركات المسلحة وناشدتها بعدم الدخول في مواجهات عسكرية في مناطق المدنيين. استجابت الحركات المسلحة لهذه المناشدة ولكن بشرط امتناع قوات الدعم السريع عن مهاجمة مدينة الفاشر. أجرت اللجنة اتصالاً مع قيادات قوات الدعم السريع التي بدورها توقفت عن تهديداتها بمهاجمة الفاشر، واستمر ذلك حتى لحظة إعداد هذه الورقة. تقوم اللجنة الآن بالبحث عن وسيلة لاستمرار القوافل الإنسانية، رغم التحديات والتوتر الأمني. وفي ظل كل هذه التطورات أصبح الوضع الأمني الآن أكثر توتراً من ذي قبل، ويحتاج إلى تدخلات قد تفوق قدرات اللجنة.

5. مدينة الفاشر: الوضع الراهن وآفاق المستقبل

قادت التوترات الأخيرة الناتجة عن خروج بعض الحركات المسلحة عن موقف الحياد إلى تجميع قوات مختلفة مكونة من قوات الحركات المنحازة للجيش، والقوات الأخرى التي بقيت على حيادها داخل مدينة الفاشر. ترتب علي ذلك خلق شكل من أشكال توازن القوى بين قوات الدعم السريع من جهة، والقوات المشتركة للحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا، إضافةً إلى القوات المسلحة السودانية من الجهة الأخرى. قاد هذا التوازن في القوى إلى هدوء نسبي في مدينة الفاشر وشمال دارفور، وإلى عدم تجدد القتال داخل المدينة حتى وقت إعداد هذه الورقة.

يتسم الوضع الحالي في مدينة الفاشر بالهدوء الحذر المشوب بالتوتر حيث يتراكم الاحتقان وتنتشر قوات تابعة لجهات مختلفة، كما ينتشر السلاح. كل ذلك يزيد من هشاشة الوضع الأمني، خاصةً أن مدينة الفاشر أصبحت تأوي عدد كبير من النازحين من مختلف ولايات دارفور، وحتى النازحين من داخل مدينة الفاشر. ويترتب على ذلك أن أي انهيار جزئي للهدنة سيكون وخيم العواقب، كما يصعب تصور الوضع في حال انهارت الهدنة بشكل كامل.

تسعى اللجنة في خطواتها المستقبلية إلى التواصل مع الأطراف المعنية بهدف منع تجدد القتال، وكذلك إيجاد حلول من شأنها السماح للقوافل التجارية بالوصول إلى مدينة الفاشر بالتنسيق مع كافة الأطراف ذات الصلة. ومن المهم إبراز واقع أن الوضع الإنساني حرج جداً وكارثي، وفاقم من تأثيره توقف كافة المنظمات الدولية عن العمل وتقديم العون الإنساني. وينعقد أمل اللجنة في التوصل إلى حل للأزمة السودانية عبر الوصول لحل سلمي بين طرفي الحرب، وذلك عبر التدخلات الدولية والإقليمية الساعية لحل المشكلة السودانية. وتحتاج اللجنة لدعم فني ولوجستي. كما تحتاج إلى مساهمة جميع الأطراف في استلهام تجربة اللجنة والاستفادة منها في إيجاد حل لمشكلة الحرب في جميع أنحاء السودان.

6. نجاحات ومخاطر: نماذج من تجارب اللجنة

- في اليوم الخامس من اندلاع الحرب، أي في بداية عمل اللجنة، تحركت أطواف من قوات الدعم السريع من مختلف ولايات دارفور في طريقها إلى الخرطوم. عندما علمت اللجنة أن خطة تلك القوات تضمنت الهجوم على مدينة الفاشر قبل مواصلة تقدمها إلى العاصمة الخرطوم اجتمعت اللجنة مع قيادة قوات الدعم السريع بالفاشر، وطلبت منها الالتزام بالهدنة ومنع القوات العابرة مروراً بالفاشر من دخول المدينة. تحرك أعضاء من اللجنة صوب البوابة الشمالية لمدينة الفاشر وظلوا بها لحوالي أربع ساعات إلى أن اكتمل مرور الأطواف التابعة لقوات الدعم السريع. وهكذا، حالت اللجنة دون حدوث الهجوم على مدينة الفاشر في بداية الحرب.
- عند وصول أول قافلة تجارية وقافلة إغاثة إلى مدينة الفاشر في يوليو 2023، تم تكليف أعضاء من اللجنة بالذهاب إلى مدخل المدينة لتسهيل وصول القافلة، وتجنب التوترات بين القوات المشتركة وقوات الدعم السريع. وبالفعل، شهد أعضاء اللجنة توتراً حاداً بين الطرفين كاد أن يشعل الاشتباكات بينها. ولتفادي ذلك قامت اللجنة بالاضطلاع بمهمة استلام القافلة دون تدخل أي طرف مسلح، وقامت بحل المشكلة وتجنب الاشتباك وتضرر القافلة التي كانت تحمل مواد إغاثة ومواد تجارية وتتكون مما يقارب من ألف شاحنة محملة بالمواد المختلفة والوقود.

- أثناء اجتماع بين اللجنة وبعض الأطراف المعنية حدث اشتباك مفاجئ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. اندلع القتال بالقرب من مقر اجتماع اللجنة، وتعرض أعضاءها إلى مخاطر كبيرة، كما تمت سرقة سيارة خاصة بأحد أعضاء اللجنة، بينما خرج بقية الأعضاء بصعوبة من موقع القتال.

7. آفاق المستقبل وتوصيات لجنة الوساطة والحكماء

- تناشد اللجنة طرفي القتال أن يلتزما بالتعهدات التي وقعا عليها في "اعلان جدة"، وهو اتفاق مبادئ أولي للالتزام بالامتناع عن أي هجوم عسكري قد يسبب أضراراً للمدنيين، ويؤكد على "حماية المدنيين"، والتعهد بإيصال المعونات الإغاثية لهم بدون عوائق. وقد التزم الطرفان بموجبه باحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبموجب الاتفاق يسمح الطرفان للمدنيين بمغادرة مناطق الصراع وحماية الاحتياجات اللازمة لبقائهم على قيد الحياة، وحماية كافة المرافق الخاصة والعامة والامتناع عن استخدامها لأغراض عسكرية.
- تدعو اللجنة الي التوصل إلى حل للأزمة السودانية عبر الوصول لحل سلمي بين طرفي الحرب، وذلك عبر التدخلات الدولية والإقليمية الساعية لحل المشكلة السودانية.
- تدعو اللجنة كافة مكونات المجتمع المدني بالأقاليم المتأثرة بالحرب إلى استلهام تجربة اللجنة والاستفادة منها في إيجاد حل لمشكلة الحرب في جميع أنحاء السودان.
- تناشد اللجنة كافة الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة في عمليات الوساطة لإنهاء الحرب بالسودان تقديم الدعم الفني واللوجستي للجنة وكافة اللجان الأهلية القائمة بعمليات الوساطة بين طرفي القتال علي المستوى المحلي في أقاليم السودان المتأثرة بالحرب.

8. توصيات المرصد السوداني للشفافية والسياسات إلى المجتمعات المحلية، وطرفي الحرب، والوسطاء

- ندعو قيادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء السودان. إن الحلول المحلية، مهمة كانت، لا تحقق السلام الشامل المستدام. فقد رأينا في عمل هذه اللجنة في الفاشر، أنها سرعان ما قررت توسيع نطاق عملها ليشمل شمال دارفور، باعتبار أن أي قتال في الولاية سيؤثر مباشرة على الهدنة في الفاشر. وهذا ينطبق على المشهد الأوسع للحرب في السودان.
- يدعو المرصد السوداني للشفافية والسياسات المجتمعات إلى استلهام تجربة لجنة الوساطة والحكماء التي استندت على تعظيم رأس المال الاجتماعي واحترام الشبكات الاجتماعية والأعراف القائمة بما وفر لها أرضية جيدة لاستنباط حلول جديدة للتحديات الماثلة. فالمجتمعات المحلية أكبر قدرة على فهم وتحليل النزاعات والفاعلين والمصالح، كما أنها تمتلك ذخيرة هائلة من الحساسية المحلية التي يصعب تعلمها من أطراف خارجية. هذه الذخيرة تشكل في حد ذاتها رصيداً حاسماً لتدخلات مختلف الفاعلين، خاصةً الوسطاء على المستوى المحلي، أو الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي، بالاستفادة من الحكمة المحلية وتعظيمها.
- يجب على طرفي الحرب احترام القيادات التي تحوز على ثقة المجتمع باعتبارها أداة مهمة لبناء الثقة المتبادلة. وقد أثبتت تجربة لجنة الوساطة والحكماء أن الثقة في اللجنة قائمة على ثقة المجتمع بها، وبالتالي نجحت في التوسط بين الأطراف المتحاربة.
- ندعو المجتمعات المحلية وأطراف الحرب التي تنخرط في مبادرات هدنة محلية إلى الحفاظ على قنوات اتصال منتظمة وتبادل المعلومات.
- على القيادات المحلية التي تتصدى لجهود الوساطة بين طرفي الحرب الحفاظ على تواصلها المستمر مع مجتمعاتها، وعلى درجة عالية من الشفافية. حيث تنطوي جهود الوساطة على مخاطر حقيقية ضد المشاركين فيها، لكن الحد من المخاطر يرتبط بالحماية التي يقدمها المجتمع لهذه الجهود. لذلك، من الأهمية بمكان مراجعة جميع خطوات عمل الوساطة من حيث درجة شمولها وشراكة المجتمعات فيها، لتوفير الحماية التي تترافق مع مشروعية التمثيل.